العدد (1852) السنة السابعة - الأثنين (19) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

جهود دبلوماسية لإخراج العراق من طائلة الفصل السابع

هوشيار زيباري

بغداد / إذاعة العراق الحر

تسارعت خطى الحكومة العراقية مع اقتراب موعد عقد مجلس الأمن جلسة خاصة للنظر في الوضع في العراق والبحث في إلغاء القرارات المفروضة عليه وإخراجه من الفصل السابع، فشكلت لجنة وزراية عليا تتولى الملف في الوقت الذي أجرى فيه وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية هوشيار زيباري محادثات مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثلين عن أعضاء في مجلس الامن الدولي في نيويورك قبل ايام تناولت الشأن نفسه.

الى ذلك أكد سفير العراق في واشنطن سمير الصميدعي اهتمام الإدارة الامريكية بتطوير العلاقة مع العراق على الصعيد المدني مع تواصل خطوات سحب القوات من العراق.

وكان مسؤول رفيع في السفارة الأميركية في بغداد،نُسب له القول الأسبوع الماضي ان «اخراج العراق من تبعات الفصل السابع احد أهداف الولايات المتحدة حالياً». مؤكدا أن «واشنطن تبذل جهوداً مع الأعضاء الدائمين في مجلس الامن، وهي مع إصدار قرار دولي يأخذ في الحسبان الحقوق الكويتية. بحسب ما نقل عن المسؤول الدبلوماسي الأمريكي.

من جانبه فصل المستشار في الحكومة العراقية سعد المطلبي في الجوانب التي بحثها الوفد العراقي مع المسؤولين في الامم المتحدة مشيراً في حديث لاذاعة العراق الحر الى ان الوفد عرض انجاز مراحل ملموسة في ملفات التعويضات وترسيم الحدود والوثائق الكويتية المفقودة فضلا عن ملفات تتعلق بموضوع التسليح النووي العراقي .

وكانت الحكومة العراقية ووزارة الخارجية وجهتا رسائل الى الأمم المتحدة وعدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن تتضمن الدعوة لمساندة العراق في جهوده الرامية للتخلص من القيود الدولية ، وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي وصف الردود التي تسلمها العراق من هذه الجهات بالايجابية جدا، مشيرا الى انها تضمنت وعودا للعراق لدعم أي قرار ايجابي بحسب تصريحات لعباوي .

لكن المستشار في الحكومة العراقية سعد المطلبي لاحظ ان الجانب الكويتي ما زال متمسكا بشروطه في تنفيذ العراق جميع التزاماته للخروج من طائلة احكام الفصل السابع واوضح المطلبي أن الأمم المتحدة تود أن تجد انجازات فعلية وواضحة في الملفات العالقة ما يمهد لتحويل الملف من دولي الى ثنائي بين العراق والكويت بحسب المستشار في الحكومة العراقية .

الى ذلك نقلت وكالة الأنباء الكويتية عن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان قوله الجمعة ان الأوضاع على الحدود الكويتية – العراقية "هادئة وطبيعية جدا". مشيرا الى ان العراق اكد التزامه الكامل بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ونقلت الوكالة الكويتية عن الوزير دعوته الجميع الي "عدم إثارة ما تردد أخيرا عن موضوع الحدود بصورة تسيء الى العلاقات بين البلدين"، في إشارة الى التصريح المنسوب لممثل العراق في الجامعة العربية قيس العزاوي المتعلق بموضوع الحدود بين البلدين .

وحول هذا الموضوع أشار سفير العراق في جمهورية التشيك حسين معلة الى احترام العراق لدولة الكويت واستقلالها والتزامه حل المشاكل بالحوار المتبادل وبالطرق الحضارية و القانونية وليس التصريحات المتشنجة.

في هذه الأثناء أعربت جامعة الدول العربية، عن تأييدها لخروج العراق من تحت مظلة الفصل السابع لمجلس الأمن، وقال مدير مكتب الأمين العام هشام يوسف الجمعة: إن الجامعة العربية "تؤيد الجهود الرامية لإخراج العراق من الفصل السابع، موضحا أن هناك إمكانية للتوصل إلى تفاهمات".

سفير العراق في الجمهورية التشيكية حسين معلة يؤشر تطورا ملموسا في الأداء الدبلوماسي العراقي تزامن مع اعتماد نحو ٦٠ سفيرا جديدا في دول العالم ما سينعكس إيجابا على العلاقات مع تلك الدول، بضمنها عدد من الدول العربية التي ما زال لدى البعض منها تحفظات حول النظام الجديد في العراق .بحسب السفير معلة في مقابلة مع اذاعة العراق الحر .

معاناة العراقيين الدولية.. بدأت من هنا

العراق.. والنهاية "غير المفتوحة" لأحكام الفصل السابع!

بغداد / اياس حسام الساموك

وقع العراق تحت طائلة تطبيقات احكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة اثر اجتياح قوات النظام السابق للكويت في ١٩٩٠/٨/٢، وبدأت حكاية هذا الفصل الذي سبب ضررا كبيرا استمر حتى اليوم للعراقيين، بعيد ساعات من هذا الاجتياح، حين طلبت كل من حكومتي الكويت والولايات المتحدة عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي، بهدف مناقشة قضية الاجتياح، واتخاذ جملة من الاجراءات لحمل قوات النظام السابق على الخروج من الكويت و إرجاع الحكومة الكويتية الى العاصمة "الكويت" بكامل سلطاتها.

وباشرت الاجتماعات الدولية اعمالها بالفعل، تلبية لتلك الدعوة، واتخذت مجموعة من القرارات السريعة التي لم يشهد تاريخ المنظمة الدولية لها مثيلاً، استنادا إلى احكام الفصل السابع، أدت إلى فرض حصار اقتصادي، جوا وبرا وبحرا، وقد أحدثت تلك القرارات آثاراً سلبية لاحقة على تمتع العراقيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

العراق، ورغم زوال النظام المتسبب بوقوع العراق تحت طائلة الفصل السابع، مازال يعاني من اجراءاته، ومع مرور قرابة عقدين من الزمن، فان الجانب الكويتي ما زال ممتنعا عن تأييد اخراج العراق من احكام هذا الفصل، وتسوية الخلافات كافة، بما فيها ملف التعويضات والديون التي هي في ذمة العراق.

تعددت الآراء... والفكرة واحدة

يتبادل السياسيون اليوم التصريحات حول ضرورة اخراج العراقيين من طائلة احكام هذا الفصل من عدمه، وتتباين الاتهامات.. بشأن من المستفيد من استمرار العمل وفقا لاحكام الفصل السابع، وما هي عوائد حمل ثقل تطبيقاته على اكتاف العراقيين؟.

القاضي وائل عبد اللطيف عضو الائتلاف الوطني العراقي قال لـ"المدى" الاحد: ان الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة له تأثيرات سياسية، والعراق بموجب احكامه يعد منقوص السيادة،على اعتبار ان جزءاً من قرارات العراق يجب أن يتدخل فيها مجلس الأمن الدولي، ومن هنا يستطيع العراق التمتع باستقلال تام، إذ انه لا يستطيع اتخاذ قرار متعلق بالأمور المالية لوحده، وانما بالعودة إلى مجلس الأمن الدولي.

أما تأثيره الاقتصادي فهو مرتبط بالجانب السياسي، فالفصل السابع هو المفصل الذي يجري من خلاله سحب سيادة العراق إلى مجلس الأمن الدولي ، أما عن مصلحة الدول في ابقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع، فهي تنبع من ان هذا الفصل يتيح للدول صاحبة المصلحة أن تحصل على الأموال من خلال مجلس الأمن وبحجم اكبر مما لو تم تحصيله من العراق بصورة مباشرة، ومن اجل إخراج العراق من طائلة هذا الفصل عليه اولا إقناع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بأن هنالك حكومة منتخبة ودستوراً دائما وعملية سياسية، وهي عوامل يمكن ان تكون وسائل مساعدة من اجل إخراجنا من هذا الفصل.

العراق.. لا يشكل تهديداً

نظراً لما شكله استخدام احكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من قبل مجلس الأمن الدولي من خطورة على الأمن والسلم الدوليين اذ خول بموجبه أعضاؤه اتخاذ التدابير العسكرية ضد البلدان التي تعد سياساتها وفي نظر المجلس مهددة للسلم الدولي، تبرز أهمية التعرف على توجهات ذلك الفصل الذي يصفه خبراء القانون الدولي بالخطير، والبحث في مبررات استخدامه بالنظر لما يمكن ان تلعبه الاجراءات الناتجة عنه من مخاطر كبيرة كما حصل في العمليات العسكرية التي شنت على العراق عام ١٩٩١ وما لحق بها من حصار اقتصادي شامل و ما تداعى عنها من العمليات اللاحقة عام ٢٠٠٣ ومن هنا تبدو الأهمية في التعرف على الفصل السابع و توجهاته.

الخبير القانوني طارق حرب ذكر لـ"المدى": ان تطبيق احكام الفصل السابع على العراق بدأ بعد خمسة أيام من غزو العراق للكويت، وتحديدا في ١٩٩٠\٨\٧ وتضمن إصدار قرارات عديدة من بينها عدم بيع النفط العراقي إلا عن طريق لجنة في الأمم المتحدة، وترسيم الحدود العراقية الكويتية، وإنشاء لجنة لدفع التعويضات عن غزو الكويت.

حرب اضاف: ان العراق دفع حتى الآن ما يقارب الـ ٥٠ مليار دولار، كانت حصة الكويت منها بحدود ٣٠ مليار، وقد تم دفع تعويضات للعمال المصريين بحدود ٣ مليارات وللعمال الفلسطينين كذلك بحدود نفس المبلغ، وان لجنة التعويضات قررت استقطاع نسبة من وارادات النفط لدفعها على شكل تعويضات للدول التي تعرضت بيئتها للضرر بسبب غزو العراق للكويت، ومن هذه الدول الأردن وإيران والعربية السعودية، برغم أن بعض هذه المناطق هي بعيدة عن الكويت، كما تضمنت قرارات مجلس الأمن الدولي استقطاع نسبة ٥٪ من وارادات النفط العراقي ودفعها كتعويضات إلى يومنا هذا، و تضمنت قرارات مجلس الأمن الدولي إجراءات عسكرية واقتصادية منها ما يتعلق بالتعاقد على الأسلحة، بما فيها الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية أو التعاقد على الأمور الاقتصادية.

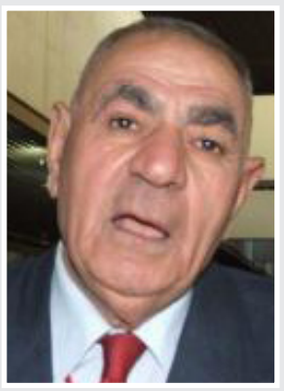

طارق حرب:

على العراق استثمار تفهم الدول الكبرى لموقفه لإخراجه من طائلة الفصل السابع

ويتابع قوله: إن قرارات مجلس الأمن الدولي، والتي مازال بعض منها نافذاً إلى يومنا هذا، فيها جانب سلبي على النحو الذي قلناه، الا ان جانبا ايجابيا يوجد فيها يتمثل بمنح الأموال العراقية حصانة من المحاكم والجهات الإدارية والسياسية للدول، أي لا يجوز حجزها أو مصادرتها أو الحكم عليها... والمطلوب الان من المفاوض العراقي إزالة الجانب السلبي وإبقاء الجانب الايجابي منها.. كأن يتفق على تخفيض الاستقطاعات من ٥٪ إلى ١٪، أو تأجيل الاستقطاعات إلى سنوات مقبلة، ومفاتحة الدول التي تدعي بديون وتعويضات لديها على العراق لتسوية هذا الموضوع بإسقاطها، كما حصل بالنسبة إلى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية والصين، أو تخفيضها، أو تأجيل سدادها، مع استمرار الحصانة على الأموال العراقية، لإبعاد الدعاوى الكيدية من الشركات والافراد الذين التزم معهم النظام السابق بأموال من خزينة دولة العراق.

طارق حرب يجد ان من مصلحة بعض الدول إبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لوصف العراق بأنه يهدد الأمن والسلم الدولي، وبهدف الاستمرار في استقطاع نسبة الـ ٥٪ كالكويت والعربية السعودية، مع ملاحظة ان هنالك فرقاً بين الديون والتعويضات، ذلك إن الدول العربية، وعلى وجه الخصوص كلا من الكويت والعربية السعودية، لم تسقطا الديون التي هي في ذمة العراق، على الرغم من ان هذه الديون كانت أثمانا لأسلحة اشتراها النظام السابق لقمع العراقيين وغزو الدول، إذ تم غزو الكويت بنفس الأموال التي أعطاها الجانب الكويتي إلى صدام، والتي تحولت إلى دبابات وطائرات.

ويؤكد قائلاً: على وزارة الخارجية الآن التحرك من اجل رفع العراق من طائلة الفصل السابع، ولاسيما ان الاتفاقية العراقية الأمريكية توجب على الجانب الأمريكي اتخاذ ما يلزم من اجل إخراج العراق من هذا الفصل، وان الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تنظر بنظرة عطف إلى الطلب العراقي ، ومن غير المقبول ان تفوز علينا وزارة الخارجية الكويتية في هذا الأمر، صحيح أنها تتبع جميع الأساليب المشروعة وغير المشروعة منها من اجل إبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع، ولكن الأصح ان موقفنا تؤيده الدول الكبرى والدول دائمة العضوية وان كنا تأخرنا كثيرا في هذا الأمر .

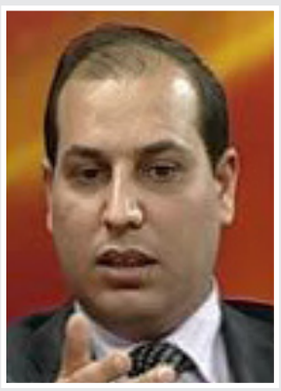

هادي المالكي:

الولايات المتحدة ملزمة بالسعي لإخراج العراق من الفصل السابع

معرقلات السيادة

ان تنفيذ القرارات التي تصدر بموجب احكام الفصل السابع يجب ان يكون عن طريق جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعضهم، ويكون ذلك بالعمل مع الوكالات الدولية المتخصصة والتي يكونون أعضاء فيها، وعلى الدول الأعضاء المشاركين في تنفيذ القرارات تقديم المعونة المتبادلة فيما بينهم لتنفيذ هذه التدابير بما يوصل إلى الهدف المقصود منها، وإذا ما اتخذت التدابير دولة ما، وكانت هذه الدولة تعاني مشكلات اقتصادية جراء تطبيق تلك التدابير فأن لهذه الدولة الحق في التعاون مع مجلس الأمن الدولي في حل هذه المشاكل.

أستاذ القانون الدولي في كلية القانون بجامعة بغداد، د.هادي نعيم المالكي يقول لـ"المدى": ان أية دولة توضع تحت احكام الفصل السابع، سواء كان العراق أو غيره، فانه من الممكن أن يتم عرقلة سيادتها، ومن الممكن أن تتأثر سياستها الخارجية وحرية ادارة علاقاتها الدبلوماسية الخارجية بالقيود التي يفرضها عليها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، ناهيك عن تدخل مجلس الأمن في بعض الشؤون الداخلية.

ويضيف المالكي: بالنسبة للعراق، فأنه من الممكن أن توضع قيود على أمواله المتأتية من وارادات النفط، وكذلك الحال ممكن أن توضع قيود على مشترياته من السلاح بسبب حساسية علاقاته مع بعض دول الجوار، وكذلك الحال بالنسبة إلى ملف التعويضات عن حرب الكويت، هذه بمجملها قيود ومعرقلات على سيادة العراق الكاملة، وعلى إدارته لموارده المتأتية من النفط.. ومع الأسف، إن هنالك بعض الدول لها محاولات صريحة اوضمنية تدعم عدم إخراج العراق من احكام الفصل السابع، لأنها مازالت تخشى من العراق، لاسيما إذا ما استعاد وضعه الدولي والسياسي والعسكري بشكل كامل، حتى وان كان بعقلية جديدة غير توسعية كما كان الأمر في النظام السابق، وبالتالي فان تلك الدول تخشى على مصالحها وأمنها، وفي حقيقة الأمر ان المشكلة موجودة في هذه الدول.

وائل عبد اللطيف:

مجلس الأمن يمنح الدول أموالاً أكبر من تلك التي كان يمكن سدادها مباشرة من بغداد

ويتابع المالكي: ان العقلية التي كان يدير بها النظام السابق شؤونه الداخلية والخارجية كانت توسعية، فهو خاض حربا مع إيران، وغزا دولة مجاورة، على الرغم من ان العراق عضو في الجامعة العربية وعضو في الأمم المتحدة، فضلا عن عقليته في إدارة الشؤون الداخلية، إذ كانت قمعية دكتاتورية.. ان هذه الدول، وبرغم أنها اسهمت في تحرير العراق من الدكتاتورية، عن طريق السماح للقوات الأميركية بدخول العراق، فهي ماتزال لم تهيئ نفسها للنظر إلى العراق على انه دولة جديدة بدون صدام، وان عقليته التي أدارت العراق خلال ٣٥ عاما اختلفت.. ونحن مازلنا نسمع عبر وسائل الإعلام أن عددا من تلك الدول تتردد في مسألة إسقاط الديون..

ويقول استاذ القانون الدولي: ان على هذه الدول الا تعطي هذه الملفات أكثر من أهميتها، مما يعرقل إنشاء علاقات جديدة وداعمة بين العراق وهذه الدول، بعيدا عن مؤثرات وتراكمات غزو العراق للكويت، فهذه الصفحة انطوت، وعلينا جميعا العمل على قيام علاقات جديدة بالكامل وتناسي صفحة الماضي لأن العقلية التي تسود حاليا في العراق الديمقراطي تدير شؤونه الداخلية والخارجية بشكل مختلف عما كان عليه في السابق.. أما الان فيجب أن تشكل لجنة رفيعة المستوى من أكثر من وزارة عراقية، كأن تكون مشتركة بين وزارتي الخارجية والمالية والبنك المركزي العراقي لدارسة هذه الملفات السياسية والاقتصادية والمالية العالقة، التي تعيق اخراج العراق من الفصل السابع، سواء ما يتعلق بالمطالبات الدولية ومجلس الأمن او الكويت والسعودية.

ويشدد ان على هذه اللجنة المشتركة أن تتعامل مع كل ملف بشكل منفرد، وفق ما يستوجبه من إجراءات واليات، و الطلب من الولايات المتحدة بتفعيل التزاماتها بموجب المادة ٢٥ من اتفاقية سحب القوات، والتي التزمت بموجبها الولايات المتحدة ببذل أفضل الجهود من اجل إخراج العراق من الفصل السابع، وان تستخدم مكانتها ونفوذها وضغوطها على مجلس الأمن الدولي أو على هذه الدول العربية، كالكويت والسعودية، للمساعدة من اجل إخراج العراق من الفصل السابع وتنقية الأجواء بين العراق وبينها، وان القول بأن للفصل السابع جوانب ايجابية اعتقد انه أمر غير دقيق، ومن يستند على أن هنالك جوانب ايجابية لوجود العراق في الفصل السابع ويجدون بأن هناك حماية للأموال العراقية لديه رؤية غير واقعية، فنحن نستطيع ان نقدم الحماية للأموال العراقية بعيداً عن الفصل السابع.

ما يزيد الطين بلة

يتيح الفصل السابع، من يطلب ان مجلس الامن الدولي اتخاذ تدابير غير عسكرية كإيقاف الصلات الاقتصادية ضد البلدان المدانة أو وقف المواصلات بما فيها البرية والبحرية والجوية و البريدية و البرقية كليا أو جزئيا وقطع العلاقات الدبلوماسية ،فقد أوصت الجمعية العامة في ١٨ أيار عام ١٩٥١ بفرض حظر جماعي على شحن الأسلحة والعتاد و مهمات الحرب والمواد التي تستعمل في إنتاجها و النفط و مواد النقل إلى المناطق الواقعة تحت حكم السلطات الصينية أو سلطات كوريا الشمالية كما يجوز مجلس الأمن الدولي فرض قيود على السفر مثال ذلك عدم احترام جوازات السفر الروديسية و منع ربط الخطوط الحديدية و الخطوط الجوية للدول الأعضاء بخطوط روديسيا و كذلك فرض حظر تحويل الأموال عليها، و كذلك قرار الجمعية العامة المؤرخ في ١١ كانون الأول ١٩٨٥ بقطع العلاقات الاقتصادية مع جنوب إفريقيا.

وفي حال عدم وفاء تلك التدابير بالغرض المنشود جاز للمجلس ان يتخذ و من خلال الطرق البرية والبحرية والجوية كل ما يلزم من اجل إخراجنا من هذا الفصل.

وفي هذه الحالة وجب على الدول الأعضاء الاتفاق على القوات المسلحة المشاركة في حفظ الأمن والسلم الدولي وعلى ما تحتاجه هذه القوات من مساعدات، ويحدد الاتفاق –أيضا– نوع القوات وأماكن تواجدها و نوع الاستعدادات والتسهيلات للقيام بمهامها بما يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة، و في حال ان أفضى الوضع إلى اتخاذ تدابير حربية عاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية مؤهلة يمكن استخدامها فورا مخصصة لاعمال القمع الدولية المشتركة.

وتوضع الخطط التي تنفذ من خلالها العمليات من قبل مجلس الأمن و لجنة أركان الحرب، التي عرفتها المادة ٤٧ من ميثاق الأمم المتحدة بأنها لجنة تشكل من رؤساء حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أو من يقوم مقامهم، و هي تعمل تحت إشراف مباشر من قبل مجلس الأمن الدولي، ولها الحق في إنشاء لجان فرعية إقليمية، ويكون ذلك بموجب تخويل سابق من قبل مجلس الامن.. اما مهام لجنة أركان الحرب فتتمثل في تقديم المشورة و المعونة إلى مجلس الأمن الدولي في المسائل الحربية والمساهمة مع مجلس الأمن الدولية في وضع الخطط اللازمة في حالة استخدام القوة العسكرية.

كل هذا.. الا يجعل من رفع العراق من احكام الفصل السابع واجبا لكل سياسي عراقي، ومسؤول حكومي؟.

ما هو الفصل السابع؟

((يحتوي الفصل السابع، من ميثاق الأمم المتحدة على ١٣ مادة، تتحدث جميعها عن حالات القسر والقمع التي تتخذ من قبل أعضاء مجلس الأمن ضد البلدان التي تمارس تصرفات يعتبرها المجلس أنها مهددة للأمن والسلم الدولي وقد طبق هذا الفصل لأول مرة ضد كوريا الشمالية لما وصف حينها باعتداء على كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠.. و قد طبق ضد العراق أيضا، بموجب القرار المرقم ٦٧٨ لسنة ١٩٩٠ على خلفية غزو الكويت، وطبقا لهذا الفصل، فأن مجلس الأمن هو من يجزم الأفعال، أي يحدد ما هي التصرفات التي تعد عدوانا، وبالتالي إدراج الدولة أو الدول المرتكبة لهذا التصرف ضمن احكام هذا الفصل، وإذا ما حدث نزاع بين دولتين أو مجموعة من الدول، ومنعا لتفاقم الموقف، فلمجلس الأمن الحق في دعوة اطراف النزاع لاتخاذ تدابير مؤقتة لكي يعطي الفرصة للتوصل إلى حل مناسب))..

((من بين اهم القرارات الدولية التي صدرت بحق العراق وفقا لاحكام الفصل السابع: هي قرار ٦٦١ لسنة ١٩٩٠، والذي حظر على جميع الدول استيراد أية سلعة يكون مصدرها العراق، أو الكويت –في حينه– وأي أنشطة تقوم بها رعاياه أو تتم في أقاليمه، أو أية تعاملات يقوم بها رعاياه، أو السفن التي ترفع علمه، أو بيع وتوريد اية سلعة أو منتج يكون مصدره العراق.. والقرار رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٩٠، الذي تم بموجبه فرض حصار بحري على العراق، وتم الطلب من الدول الأعضاء التي تنشر قوات بحرية في المنطقة بتفتيش جميع السفن القادمة أو الخارجة من العراق، والقرار رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٩٠، والذي تضمن استخدام وسائل القمع والقسر المتخذة من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفق احكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، اذ اتخذ هذا القرار بأغلبية ١٢ صوتاً مقابل صوتين، وهما كلاً من كوبا و اليمن، وامتناع الصين عن التصويت في الجلسة ٢٩٦٣، والذي شكل بموجبه ائتلافاً، مكوناً من ٣٤ دولة، وذلك من اجل تنفيذ القرار ٦٦٠ لسنة ١٩٩٠)).